

المذكورة، توجهت السلطات الاسرائيلية الى تصفية حقوق الملكية لتلك الاراضي وانتزاعها من العرب ، فسنت في مرحلة لاحقة قانون الاراضي (مصادقة الاعمال والتعويض) لسنة ٥٧١٣ - ١٩٥٣ (٢٢) الذي اعلنت بموجبه ان تلك الاراضي ، التي تم الاستيلاء عليها بواسطة القوانين السابقة ، تعتبر ملكا لسلطة التعمير والانشاء ، وهي جهاز تابع للدولة ، بينما يحق لاصحابها السابقين الحصول على « تعويضات » عنها حسب اثمانها في اوائل سنة ١٩٥٠ ، عندما كانت اثمان الارض منخفضة للغاية ، وهو اجراء مكن السلطة من الاستيلاء على تلك الاراضي بأبخس الاثمان ، مؤكدة ان رفض المالكين العرب استلام التعويضات المقترحة عن اراضيهم لا يؤثر على « حقوق » ملكية الدولة لها (٢٣) .

لم تقف اجراءات مصادرة الاراضي العربية عند هذا الحد ، فمع اواخر الخمسينات تأمبت السلطات الاسرائيلية بادخال تعديلات على قانونين يتعلقان بحقوق ملكية الاراضي ، هما قانون التقادم لسنة ٥٧١٨ - ١٩٥٨ (٢٤) وقانون الاراضي (تسوية حقوق الملكية) لسنة ١٩٢٨ (٢٥) ، اتضح ان الهدف منها كان الاستيلاء على مساحات اخرى من الاراضي العربية ، وذلك باعتبار التحسينات التي ادخلها العرب على ما اعتبرته السلطات اراضي الدولة ، لجهة تحسينها او تطويرها ، وذلك منذ ١٩٤٣ ، وكأنها لم تكن ، مما مكنها من الاستيلاء على مساحات اخرى من الاراضي كان المزارعون العرب قد حسنوها وجعلوها ارضا صالحة للزراعة ، وكانت ستعتبر ملكا لهم حسب القوانين السارية المفعول وقتها لو لم يتم تعديل القانونين المشار اليهما (٢٦) .

اسفرت الاجراءات التي اتخذت بموجب القوانين التي اشرفنا اليها ، في نهاية الامر ، عن مصادرة ما تزيد مساحته على مليون دونم من الاراضي اي ما يزيد على ثلثي مساحة الاراضي التي كان العرب داخل اسرائيل يملكونها (٢٧) . ومع اقتراب مرحلة مصادرة الاراضي هذه على الانتهاء كانت السلطات الاسرائيلية تتخذ سلسلة اخرى من الاجراءات القانونية ، هدفت الى وضع القيود على اعادة بيع الاراضي وتسليمها الى غير اليهود ، وهي القانون الاساسي : عقارات اسرائيل لسنة ١٩٦٠ (٢٨) وقانون عقارات اسرائيل لسنة ١٩٦٠ (٢٩) وقانون مديرية عقارات اسرائيل لسنة ١٩٦٠ (٣٠) ، التي فرضت بموجبها قيود صارمة على بيع ما سمي بأراضي الدولة ، ومن بينها تلك التي صودرت من العرب ، وتم حصر استعمالها ، عادة في اليهود دون غيرهم . ومما يلفت النظر في عملية انتقال ملكية الاراضي هذه ، انها تتم في اتجاه واحد فقط ، اي ان عمليات تحويل الملكية تقتصر على انتزاع الاراضي من العرب ونقلها الى اليهود ، بينما يمنع القانون القيام بعكس ذلك . وفي مثل هذه الحالة قد لا نستغرب ان نصل يوما ، نظريا على الاقل ، الى وضع تنتقل معه كل ملكية الاراضي العربية الى الدولة وسكانها اليهود ، بينما يصبح العرب مجموعة من السكان لا تملك اي عقار داخل اسرائيل . ومما يلفت النظر في هذا المجال ان السلطات الاسرائيلية متيقظة للغاية لاية محاولة لتغيير هذا الوضع ، فعندما اكتشفت قبل بضع سنوات ان عددا من المزارعين العرب يعودون الى الاراضي التي صودرت منهم ، بصفة عمال مستأجرين لدى مالكيها الجدد من اليهود ، سارعت الى سن قانون خاص ، هو قانون الاستيطان الزراعي (قيود لاستعمال الارض الزراعية ولاستعمال المياه) لسنة ١٩٦٧ (٣١) ، فرضت بموجبه قيودا صارمة على المستوطنين اليهود ومنعتهم من استخدام العمال الزراعيين العرب في الاراضي التي سلمت لهم ، تحت طائلة مصادرة حقوقهم في استعمال تلك الاراضي ان خالفوا القانون .

اضافة الى التمييز الذي يعانيه العرب ، وفقا للقانون الاسرائيلي ، في النواحي التي اشرفنا لها ، المتعلقة بحقوقهم كمواطنين في بلادهم وقدرتهم على استملاك العقارات ، هناك ايضا نواح اخرى ، يخضع نشاط العرب ضمنها لقيود صارمة ومراقبة دقيقة ،